

# الأنشطة الجارية في مركز مدى

## ورشة عمل حول المرافعة القانونية

"علينا إدراك محدودية مسار المرافعة القانونية. فتعريف الدولة كيهودية يعني وجود عناصر في الدولة غير قابلة للتغيير، وذلك بناء على عشرات القوانين التي تنصّ على تمييز عنصريّ واضح" - هذا بعض ما قاله د. يوسف تيسير جبارين خلال ورشة عمل عقدها "مدى الكرمل".

يجدر بالذكر أنّ مركز مدى قد بادر إلى عقد عدّة ورشات عمل ضمن مشروعه البحثي "المشاركة السياسية" الرامي إلى فحص أدوات العمل السياسيّ التي استخدمها المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948 حتى اليوم. وجاءت ورشة العمل القانوني لتختتم المرحلة الأولى التي تضمّنت خمس ورشات عمل في مجالات مختلفة.

افتتح ورشة العمل وأدراها البروفيسور نديم روحانا، المدير العامّ لمركز "مدى الكرمل" ومدير مشروع المشاركة السياسية. "هل إسرائيل هي دولة قانون، وما مدى صحّة هذا السؤال؟ فكذلك جنوب أفريقيا كانت دولة قانون خلال الأبرتهاد" - قال المحامي حسين أبو حسين، رئيس إدارة "أثجاه". حسن جبارين، مدير عام مركز "عدالة"، قال إنّ الإسراف في المرافعة القانونيّة يخلق لدى الشعب الواقع تحت الاضطهاد وهم وجود نظام ديمقراطيّ وعدالة.

القاضي المتقاعد، السيّد رايق جرجورة، قال إنّ سياسة التمييز العنصريّ في جميع المجالات واضحة وبديهية، والمعاناة مستمرة منذ العام 1948 حتى اليوم. وقال إنّ التوجّه إلى القضاء لن يغيّر الكثير، ولا سيّما أنّه (القضاء) محكوم بقوانين عنصريّة سيّئة. د. هالة خوري-بشار، من كئيّة الحقوق في جامعة تل أبيب، تحدّثت عن المسارات المختلفة للمرافعة الدوليّة، وقالت إنّها جزء من المرافعة القانونيّة المحليّة، وجزء من نضالنا كشعب. د. رائف زريق، من مركز مينرفا للأدب في جامعة تل أبيب، قال إنّ القانون لا يطمح الى تحقيق العدالة الاجتماعيّة، فهو ينظر إلى الحدث القانوني والحقائق ذات الصلة.

للاستزادة: اضغط هنا